

## حمدان بن محمد: التعليم المهني ركيزة أساسية للتنمية



أكد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي، أن التعليم المهني والتقني يشكل ركيزة أساسية للتنمية، ومكوناً رئيسياً في مسيرة التطور المستدام، وفق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله؛ الرامية لإعداد الكوادر الوطنية الماهرة القادرة على المنافسة على الصعد كافة.

وقال سمو ولي عهد دبي: «يشكل التعليم المهني والتقني أحد الدعائم الرئيسية لمسيرتنا نحو المستقبل والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، ويلعب دوراً محورياً في مواكبة التحولات المتسارعة المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز تنافسية الدولة، ومن هذا المنطلق؛ تركّز الجهود على النهوض بقطاع التعليم والتدريب التقني والمهني كأحد روافد سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة، وبما يدعم الجهود الحثيثة؛ لتوطين الوظائف في القطاعات الحيوية».

وأكد سموه، أن حكومة دبي تولي التعليم أهمية قصوى في إطار سعيها نحو تطوير رأس المال البشري، والاستثمار في الإنسان؛ لإعداد جيل قادر على المنافسة في ظل اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة، وبما يتماشى وسعي دبي نحو الريادة في كل المجالات، مشدداً سموه على ضرورة تضافر كافة الجهود؛ لضمان رفع جودة مخرجات التعليم في

الإمارة.

جاء ذلك خلال ترؤس سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي، صباح أمس، اجتماع المجلس، الذي عقد بمقره في «أبراج الإمارات»؛ وذلك في إطار مناقشة عدد من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، بحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي.

واطلع الحضور على استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني في إمارة دبي، التي قدمتها هيئة المعرفة والتنمية البشرية؛ حيث تركز الاستراتيجية على تعزيز المنظومة التعليمية، ودعم التوطين، وإمداد القطاعين الحكومي والخاص بالكوادر الفنية الوطنية، وتشجيع الشركاء الاستراتيجيين في الإمارة على توفير هذا النوع من التعليم، وجذب الاستثمار إلى قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني، ومعالجة التحديات، التي تواجه هذا المسار التعليمي، وسد الفجوات، التي تعوق نجاح هذا القطاع؛ من خلال تعزيز معدلات الالتحاق، وزيادة معدلات الوصول، وتوفير مؤهلات بمستويات مختلفة، وتعزيز التعلم مدى الحياة، وطرح برامج المهارات؛ لتعزيز فرص الوظائف، ومواكبة احتياجات النمو الاقتصادي.

كما أشارت الدراسات إلى التحاق 28% من الطلبة الإماراتيين بمؤسسات التعليم المهني في مرحلة ما بعد التعليم المدرسي، وإلى نسب مشاركة الإماراتيين في سوق العمل، وأكثر القطاعات التي تستقطبهم، كما اطلع الحضور على التحديات، التي تواجه قطاع التعليم المهني، والمحاور والقطاعات والمهن ذات الأولوية، والاتجاهات الاستراتيجية المقترحة؛ للوصول إلى إنشاء نظام تعليمي متنوع، متاح للجميع، ويسهل الوصول إليه، كما اطلع الحضور على ثلاثة برامج استراتيجية؛ لتحقيق الغايات وفق نطاق زمني محدد، تتضمن رفع معدلات الالتحاق بالتعليم والتدريب التقني والمهني، وضمان جودة التعليم والتدريب التقني والمهني، وبناء وإنشاء شراكات استراتيجية مع مختلف القطاعات وأصحاب العلاقة.

واستعرضت هيئة دبي للطيران المدني السياسة الاستباقية «القبعة الجوية لسماء دبي»؛ بطرح نظام تنظيم الطائرات الموجهة عن بُعد؛ متضمناً تحليل الوضع الحالي، والنظرة المستقبلية للسوق العالمي لأنظمة الطائرات عن بُعد؛ بهدف تعزيز الأمن والسلامة، ورفع جهوزية الإمارة لمثل هذه الاستخدامات، والاستفادة من الاستثمارات المتوقعة في هذا المجال الواعد.

ومن المتوقع وصول معدل النمو السنوي في قيمة سوق مبيعات نظم الطائرات الموجهة عن بُعد في الشرق الأوسط إلى 31% في عام 2021، وعلى المستوى العالمي سيرتفع إلى 34% في عام 2021؛ وهو ما يعزز من أهمية سن تشريعات تفصيلية لهذه الأنظمة الحديثة، وصياغة الاستراتيجيات والخطط، التي تضمن وضع بصمة تنافسية للدولة في هذا المجال؛ وذلك حسب اشتراطات وضوابط عالمية المستوى ومتخصصة بهذا الصدد. وأم